

متطلبات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني

وترقية الصادرات

Requirements to support and develop small and medium enterprises as a strategic option to diversify the national economy and promote exports

بوصييع إبراهيم مصعب¹

جامعة البليدة2، الجزائر

mousafcb@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/12/03

تاريخ القبول: 12/09/2018

تاريخ الاستلام: 25/01/2018

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى طرح رؤية لتشجيع وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري بعد تحاوي أسعار النفط وتراجع الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة وتراجع نفقات الموازنة العامة، وهو ما فرض على الحكومة البحث عن بدائل استراتيجية من أجل دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تنكف مع الإمكانيات المتوفرة لدى الجزائر. حيث يتطلب من القائمين على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطوير الجانب المالي والتقني وتقديم التسهيلات الادارية والجبائية للنهوض بهذه المؤسسات التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاديات الحديثة، نظراً لما يمتلكه هذا القطاع في الجزائر من مؤهلات كبيرة وهامة من أجل إعادة التوازن للموازنات المختلفة للاقتصاد الجزائري كتنويع الصادرات والتقليل من الواردات التي يمكن لتلك المؤسسات انتاجها محلياً، وتوفير إيرادات عادية أخرى للموازنة العامة وخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة وتكوين وتأطير اليد العاملة ونقل التكنولوجيا المتطورة وغيرها من المزايا التي يمكن أن تجلبها تلك المؤسسات للاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنويع الاقتصادي، ترقية الصادرات.

تصنيف JEL: G30.

Abstract:

Cette étude vise à proposer une vision pour la promotion et le développement du secteur PMS dans Algérie. à la lumière des défis auxquels fait face l'économie algérienne après la chute des prix du pétrole et la baisse des réserves de trésorerie de devises et la baisse des dépenses du budget général, qui a imposé du gouvernement à la recherche pour des stratégies alternatives afin de stimuler la croissance Et pour parvenir à un développement équilibré et global adapté au potentiel de l'Algérie. Lorsque cela est requis sur la base secteur des petites et moyennes des entreprises, côté financier et technique du développement et de la fourniture d'installations administratives et fiscales pour l'avancement de ces institutions qui sont l'épine dorsale des économies modernes, compte tenu de propriété du secteur en Algérie d'une qualification de grandes et importantes afin de rééquilibrer les différents budgets de l'économie algérienne des exportations et de réduire les importations, qui peuvent ces institutions produits localement, et la fourniture d'autres recettes ordinaires du budget général et la création d'emplois et l'absorption du chômage, la composition et le travail d'encadrement et le transfert de technologies de pointe et d'autres caractéristiques qui peuvent être Ces institutions apportent l'économie nationale.

Key words: petites et moyennes entreprises, diversification économique, promotion des exportations.

Classification JEL : G30.

مقدمة:

في ظل الظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي تواجهها البلاد الراجعة بالأساس إلى التراجع في أسعار المحروقات التي تشكل قرابة 60% من الموازنة العامة والمصدر الأساسي للعملة الصعبة، بدأ الحديث على حلول أخرى لإنعاش وتنويع الاقتصاد الوطني، وقد ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحل جديد قديم، لما تكتسبه هذه المؤسسات في الوقت الحالي من مكانة في معظم الدول الناجحة في المجال الاقتصادي، بحيث أنها أصبحت المقياس الأكثر دقة لمدى التنوع الأفقي لأي اقتصاد متطور، إلا أن الحديث عن هذه المؤسسات في الجزائر يقودنا لتجزئة العراقيل التي يواجهها هذا القطاع كغياب دراسة الجدوى الاقتصادية من مؤسسي هذه المشاريع والخيارات العشوائية غير الاستراتيجية وعدم القدرة على التخطيط المالي والإداري، والمنافسة الحادة من المنتجات المستوردة التي تعتبر أقل سعراً وتكلفة مما أدى إلى عدم نجاح العديد من تلك المؤسسات الوطنية، إضافة إلى ارتفاع درجة المخاطر المصرفية وعدم قدرة هذه المؤسسات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل، وعدم تنوع مصادر التمويل واعتمادها فقط على التمويل التقليدي، وتحديات أخرى قد تساهم في إحجام دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على الشكل التالي: كيف يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التنوع الاقتصادي وترقية الصادرات؟ وما هي الآليات الكفيلة لدعم وتمويل هذا القطاع لتذليل العقبات أمام تطور هذه المؤسسات في الجزائر؟، ويستند الباحث في تكوين الرؤية المذكورة أعلاه إلى فرضية أساسية مفادها أن الوصول إلى اقتصاد متنوع ومتعدد الإيرادات يمر من خلال تقوية وتشجيع أدوات الانتاج الوطني الصغيرة والمتوسطة وتهيئة الأرضية التي تكفل توسع نشاط هذه الأدوات في جميع المشاريع، ورفع التحديات التنافسية وغزو الأسواق الخارجية. ولتحقيق هدف هذه الدراسة وفرضيتها المطروحة فإن نطاقها يشمل عرض المحاور الآتية وتحليلها:

أولاً: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثانياً: تحديث آليات الدعم والتمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: تنويع منتجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1 - الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قبل الحديث على أهمية التنوع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجب الحديث على واقع هذه المؤسسات في الجزائر خلال السنوات الماضية وما بعد الإصلاحات الاقتصادية.

● **مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يبقى تحديد المفهوم الدقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من اقتصاد إلى اقتصاد ومن منظومة سياسية إلى أخرى، يختلف حتى من اقتصاد من نفس المستوى، ويرجع أسباب اختلاف مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة نقاط أهمها:

➤ **التباين الاقتصادي:** وهذا راجع إلى التباين في درجة النمو بين الدول الصناعية والمتقدمة والدول النامية، فالمؤسسات الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.¹

➤ **تنوع المصادر والنشاطات الانتاجية:** نجد على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات في المقابل نجدها في المؤسسات النفطية مؤسسات عملاقة، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

➤ العامل التقني: فحيثما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر اندماجاً يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، هنا نكون أمام مؤسسات كبرى وعملاقة، أما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.³ وهي الصفة التي يتميز بها هذا النوع من المؤسسات، المرونة والتنوع، كما تتميز بمحدودية قدراتها بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة على كثير من المستويات:⁴

- على مستوى رأس المال المستثمر في المشروع.
- على مستوى عدد العمالة الموظفة في المشروع.
- على مستوى حجم الإنتاج المحقق وأهمية القيمة المضافة المحققة.
- على مستوى رقم الأعمال وحصة المشروع من السوق.
- على مستوى الانتشار الجغرافي لنشاط المشروع.
- على مستوى الليونة في تغيير أنشطتها ورقعة أعمالها.

يمكن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفق المشرع الجزائري على أنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات مهما اختلفت طبيعتها القانونية، وأيضاً:⁵

- تشغل من 1 إلى 250 مستخدماً.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج خلال حدود معتبرة.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

ويقصد في مفهوم هذا المشرع بالمصطلحات الآتية:⁶

- المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة متعلقة بآخر نشاط حسابي مغلق.
 - الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مغلق مدته 12 شهراً.
 - الاستقلالية: وهي المؤسسات التي لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى.
- تعريف المشرع الجزائري لا يختلف كثيراً عن بعض التشريعات الدولية، فمثلا المشرع الهندي اعتمد على معيار رأس المال المستثمر والذي حدد قيمته بشكل متغير حسب حالات التضخم والركود الاقتصادي.⁷ كما عرف المشرع الأمريكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار حجم المبيعات وعدد المستخدمين والوسائل التكنولوجية المستعملة.

يظهر من التعريف المتبني من طرف المشرع الجزائري بدائية المعايير المستخدمة لتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم تحديثها منذ 2001، فمعيار المستخدمين لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره معياراً رئيسياً لتحديد حجم المؤسسات في الوقت الراهن، أين الآلة حلت محل الانسان وزاد استخدامها، فكثير من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وخاصة العمومية تمتلك الكثير من المستخدمين مثل الدواوين والمؤسسات الممولة جزئياً أو كلياً من طرف الدولة ولا تملك حجم مبيعات مقبول أو قيمة مضافة هامة، فنجدها مؤسسات تسيير أقرب منها من مؤسسات إنتاج للسلع والخدمات. أما المعايير المالية والنقدية أو التقنية (النوعية) أو المبنية على أساس القيمة المضافة فهي المعايير الأقرب التي يمكن أن نتبناها لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- تحديث آليات الدعم والتمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اتبعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة وعلى مدار عقود من الزمن عدة إجراءات تنظيمية وأخرى مالية من أجل الرقي وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من الناحية التنظيمية والمادية

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتم إنشاؤه بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11.¹¹
- صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI): تم إنشاء هذا الصندوق بهدف تغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹²
- تستفيد المؤسسات المصغرة التي تشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دج، من تسهيلات جبائية وشبه جبائية هامة خلال فترة تنفيذ وإنجاز المشروع ومنها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ورسم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل ومن الرسم العقاري على البنائات، والاستفادة من المعدل المخفض 5% المتعلق بالرسم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة، كما تستفيد هذه المؤسسات المصغرة خلال فترة التشغيل والإنتاج من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل ومن الدفع الجزائي، ومن الرسم على النشاط المهني.¹³
- صندوق ضمان الصفقات العمومية (CGMP) الذي يوفر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل مشاريعها في المجال المقاولاتي وتقدم عدة أنواع من القروض والكفالات.

الجدول رقم 04: يبين دعم الهيئات المالية المنشئة حسب أهم القطاعات الاقتصادية إلى غاية ديسمبر 2016.

القطاعات	المشاريع الممولة من طرف ANSEJ	المشاريع الممولة من طرف CNAC	المناصب المفتوحة من طرف ANSEJ
الفلاحة	53 488	3 325	126 478
نقل البضائع	56 530	51	96 237
الصناعة	24 547	919	71 442
نقل المسافرين	18 985	10	43 679
الخدمات	105 754	1 859	245959
الحرفيين	42 621	2 016	125 520
البناء والأشغال العمومية	32 284	481	94 457

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية، مرجع سبق ذكره، العدد 2017/30، ص ص 25 26 بتصرف.

تعتبر أغلب المشاريع الممولة من الهيئات المنشئة من طرف الدولة هي مشاريع مصغرة تتوزع أغلبها على القطاع الخدمي والحرفي، كما يظهر من الجدول المساهمة الفاعلة لتلك الهيئات في استحداث مناصب شغل جديدة، حيث وصلت عدد المناصب التي خلقتها تلك الهيئات إلى 878 264 منصب إلى غاية 2016.

2-2-2- تحديث آليات التمويل: بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تعتمد فتح حساب بنكي للمؤسسة، أو الحصول على بطاقة ائتمانية تجارية أو قرض لتمويل خططها التوسعية، يُمكنها إما الاستعانة بخدمات أحد البنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية التي مازالت في مراحلها الأولى، إلا أن طريقة عمل المؤسسات البنكية والمالية الإسلامية تختلف عن الطريقة التي تعمل بها البنوك التقليدية. كما تواجه بعض المؤسسات عراقيل وبيروقراطية من أجل اتمام عملية اقرضها من تلك البنوك.

2-2-1- التمويل عن طريق البنوك التقليدية: توفر البنوك التقليدية عددا من القروض الطويلة والقصيرة الأجل بنسب فائدة متغيرة أو ثابتة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها:

➤ التمويل طويل الأجل: وهي القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشرين سنة بالنسبة للمشاريع الكبرى، وتمنحها البنوك لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية أو بناء مصانع وإقامة مشاريع جديدة. ويتخصص كل بنك وفق القطاعات التي يمولها، فيوجد بنوك عقارية، صناعية وفلاحية... الخ.

➤ التمويل المتوسط الأجل: وهي قروض تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات، وتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الصيغ لغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في رأس المال العامل المتداول، وتشمل قروض الاستئجار وقروض التجهيزات الذي يمنح المؤسسات سيولة لاستئجار أو شراء الآلات والمعدات، على أن تقدم المؤسسة للبنك من 20% إلى 30% من قيمة المبلغ الاجمالي للتجهيز المعين في حالة الشراء.¹⁴

➤ التمويل القصير الأجل: هي القروض التي لا تتعدى مدتها سنة واحدة، وتمنح للمؤسسات بهدف تمويل العمليات الخاصة بالاستغلال خلال السنة لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين، وتشمل هذه القروض السلفيات البنكية (التسهيلات البنكية - السحب على المكشوف - قروض الموسم - التسبيقات - الكفالات... الخ) والائتمان التجاري الموجه لتمويل عمليات شراء السلع المصنعة أو نصف مصنعة.¹⁵

➤ تمويل التجارة الخارجية: وهي القروض التي تمنحها البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجه سلعا وخدماتها إلى الأسواق الخارجية، ويجب التركيز على هذا النوع من البنوك من أجل تطوير وتنويع الصادرات، ويشمل هذا التمويل على قرض المشتري وقرض المورد، القرض الجزائي والقرض التجاري الدولي، وأهم هذه القروض الاعتماد المستندي الذي تستعمله جل البنوك الدولية في تعاملاتها مع الصفقات العابرة للحدود.

2-2-2- التمويل عن طريق البنوك الإسلامية: ظلت المؤسسات المالية الإسلامية لعقود خارج الخدمة في الجزائر بخصوص تمويلها وتشجيعها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لظهورها على الساحة المالية في الجزائر إلا بعد الألفية الثالثة، مما جعلها بعيدة نوعاً ما على هذا القطاع الأساسي في الاقتصاد الوطني، حيث توفر البنوك الإسلامية في جميع أقطار العالم الإسلامي عدداً من أنواع الصيغ والصكوك الإسلامية التي تهدف إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية احتياجاتها التمويلية. فبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبحث عن قرض تجاري، عليها أولاً تحديد نوع القرض المطلوب، قرصاً نقدياً لتوفير سيولة نقدية أو قرصاً عقارياً للاستثمار في مجال العقارات أو تمويل شراء معدات وآلات ضمن خطة تطوير المشروع أو المؤسسة، كما يُعرف على التمويل الإسلامي أنه يرافقه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال كامل مرحلة التمويل، حيث يقدم البنك لتلك المؤسسات جميع الاستشارات الفنية والتقنية والإدارية لتسيير مشاريعهم مما يحيط بتلك المؤسسات نوع من الدراية والمعرفة أكثر حول مشاريعهم من ناحية السوق أو الخسائر المحتملة أو المشاكل الإدارية

التي يمكن أن تفاجئهم، لذا يتميز التمويل الاسلامي على التمويل التقليدي بهذه الميزة وهي مرافقة المؤسسات خلال كامل مرحلة التمويل، كما تُقدر الخسائر المالية في ظل الظروف العادية على صاحب رأس المال، وفي هذه الحالة الخسائر ستكون مشتركة بين طرفين،¹⁶ عكس البنوك التقليدية التي تقدم التمويل ولا تنتظر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا مبلغ الفائدة مهما كانت نتيجة المشروع. وتتيح البنوك الاسلامية صيغ متنوعة للتمويل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها:

➤ المشاركة: حيث يقوم التمويل بالمشاركة على أساس تقديم البنوك الاسلامية التمويل الذي تطلبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في التمويل بالبنوك التقليدية، وإنما يشارك الطرفان في الناتج المتوقع ربحاً كان أو خسارة. ويعد التمويل عن طريق المشاركة وسيلة مهمة جدا للمؤسسات الصغيرة، لكونه يساعدها على التطور والنمو بسرعة، لأن التوسع في عملية الانتاج تكون على عاتق المؤسسة والبنك في نفس الوقت، هذا الأخير الذي يملك مستشارين فنيين وتقنيين يساعد على توجيه تلك المؤسسات خلال عملية الانتاج، ويمكن أن تكون المشاركة دائمة أو منتهية بالتملك.

➤ المراجعة: وهي أن تطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بنك إسلامي، شراء سلعة تحدد جميع أوصافها وبعد ذلك يقوم البنك بشراء هذه السلعة ويملكها ثم يقوم ببيعها لمراجعة لطالب الشراء بالأمر بالنسبة التي يتفق معه عليها، والتي تفسر الزيادة على رأس المال، ويكون تسديد المبلغ فوراً أو على أقساط حسب الاتفاق.¹⁷ ويعتمد مبلغ الاقتراض الذي يمكن الحصول عليه على نوعية المشتريات ودورة رأس المال العامل للمؤسسة. هذه الصيغة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتلاك آلات ومعدات بشكل نهائي ودائم.

➤ التمويل عن طريق الإجارة: بموجبه يتم تأجير آلات أو معدات أو عقارات أو غيرها من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقابل مبلغ معلوم ولمدة معلومة.¹⁸ يساعد هذا التمويل المؤسسات على اقتناء معدات وآلات أو عقارات تستعملها ظرفياً في عملياتها الانتاجية والتوسعية، مما يجنبها شراء تلك الأصول بتكلفتها العالية وتواصل في نفس الوقت عملية الانتاج مقابل مبلغ معين ومحدد مسبقاً.

➤ التمويل بالاستصناع: وتصلح هذه الصيغة نوعاً ما على المؤسسات المبتكرة وصاحبة براءة الاختراع، بموجب هذا العقد تقوم البنوك الاسلامية بمرافقة وتمويل المؤسسات أو الأشخاص الذين يتبنون فكرة صناعية، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع.¹⁹

➤ التمويل عن طريق المزارعة والمساقات والمغارسة: وهي صيغة صالحة للمستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر نوع من أنواع المشاركة، تشارك فيها البنوك بالمال أو أحد عناصر الإنتاج كالأرض وتكاليفها والشجر المثمر، ويشارك الطرف الآخر بالجهد (العمل) على أن يتم اقتسام الربح بينهما بخصص متفق عليها مسبقاً، وهي من أهم مجالات وأشكال التوظيف في المؤسسات المالية الإسلامية.

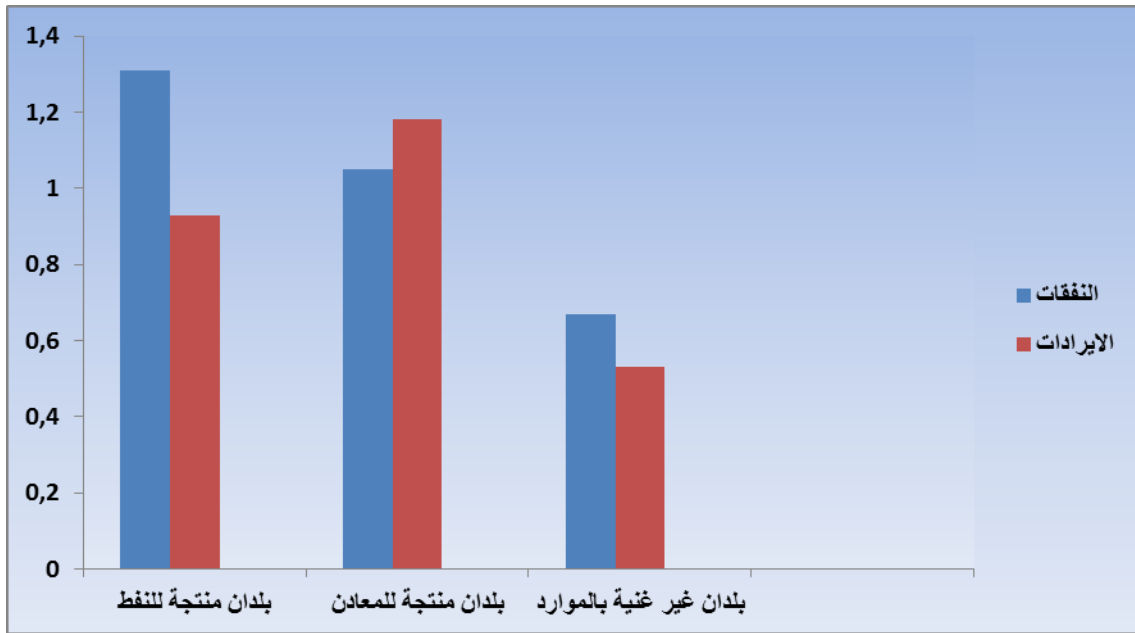
3- تنويع منتجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قبل المباشرة في عملية تنويع الصادرات والإيرادات الحكومية وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنويع في الاقتصاد وذلك من خلال التنويع الأفقي داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحد ذاتها، وهذا يمثل دور الفاعلين في هذا المجال من رؤساء مشاريع إلى وكالات الدعم والتمويل المنشئة من طرف الحكومة إلى الحكومة بحد ذاتها، لدراسة المشاريع ذات الأولوية القصوى وذات الجدوى الحقيقية على الاقتصاد وقابلة للمنافسة في الأسواق العالمية لتوفير العملة الصعبة للبلاد.

3-1- تنويع الاقتصاد الوطني: يعد التنويع الاقتصادي مسألة هامة لكثير من البلدان النامية، التي تتميز اقتصاداتها بشكل عام بالافتقار إلى التعدد في النشاطات.²⁰ ويُعرف التنويع الاقتصادي بتلك العملية التي تعتمد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج وتنتقل بطريقة سلسلة إلى تنويع الصادرات و تنويع إيرادات الموازنة العامة للحكومة، أي أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة ومتنوعة من السلع والخدمات.²¹

حيث يهدف التنويع إلى تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمتع القاعدة الاقتصادية وخلق قاعدة منتجة للسلع والخدمات في مختلف القطاعات الصناعية والفلاحية والسياحية والخدماتية وتكنولوجيا المعلومات، وهذا يعني بناء اقتصاد متعدد الموارد وسليم يتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع²².

كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي حقيقي للحكومة الجزائرية للخروج من التبعية النفطية التي أضرت بالاقتصاد الوطني وجعلته رهينة لتقلبات تلك المادة في السوق العالمية، وهو ما تسبب في صعوبات مالية للحكومة، خاصة عندما وصل سعر البرميل النفطي إلى 28 دولار للبرميل في بدايات 2016 نزولاً من قرابة 100 دولار للبرميل سنة 2014، وهو ما أثر فعلياً على إيرادات ونفقات الموازنة العامة.

الشكل رقم 02: يبين معامل تغير تقلبات الإيرادات والنفقات الحقيقية للبلدان النفطية.



المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي 2015، نقلاً عن موسى باهي، كمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - العدد 05 / ديسمبر 2016، الجزائر، ص 142.

يظهر من الشكل 02 أن البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والمعادن تشهد تقلبات أعلى في الإيرادات والنفقات الحكومية مقارنة بالبلدان غير المنتجة لتلك الثروات، وهو ما يترجم التقلبات التي تعرفها تلك الاقتصاديات الراجع أساساً إلى الأداء الضعيف والأكثر تقلباً للنمو، حيث أن التقليل من التقلبات الحادة في الإيرادات النفطية وآثارها على مفردات الاقتصاد الوطني تتطلب التوجه نحو اعتماد إستراتيجيات بديلة.

لذا وجب على الحكومة البحث على مصادر فاعلة وهامة للخروج من تلك التبعية، ويتصدر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المصادر لكونه لقطاع الأكثر ديناميكية والأكثر تأثيراً في اقتصاديات الدول المتقدمة التي يساهم في دخلها الوطني بنسب مرتفعة جداً كالصين وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

3-2- تنويع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنويع أفقي بداخله، هذا التنويع يجب تأطيره وتنظيمه من طرف الهيئات المسؤولة عن هذا القطاع، فالبلاد تزخر بخيرات وثروات هائلة تتيح فرص استثمارية جيدة للمستثمرين

المحليين على غرار القطاع الفلاحي والسياحي، القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الغذائية، قطاع البناء والسكن الذي يعرف طفرة كبيرة في البلاد.. الخ، لكن المتمعن في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية يجد تتركزاً كبيراً لتلك المؤسسات وعدم التنوع في النشاطات، وهو ما يثبت عدم جدوى أغلب تلك المشاريع خاصة الممولة من طرف وكالة تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم الاستثمار. والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية إلى غاية 2016.

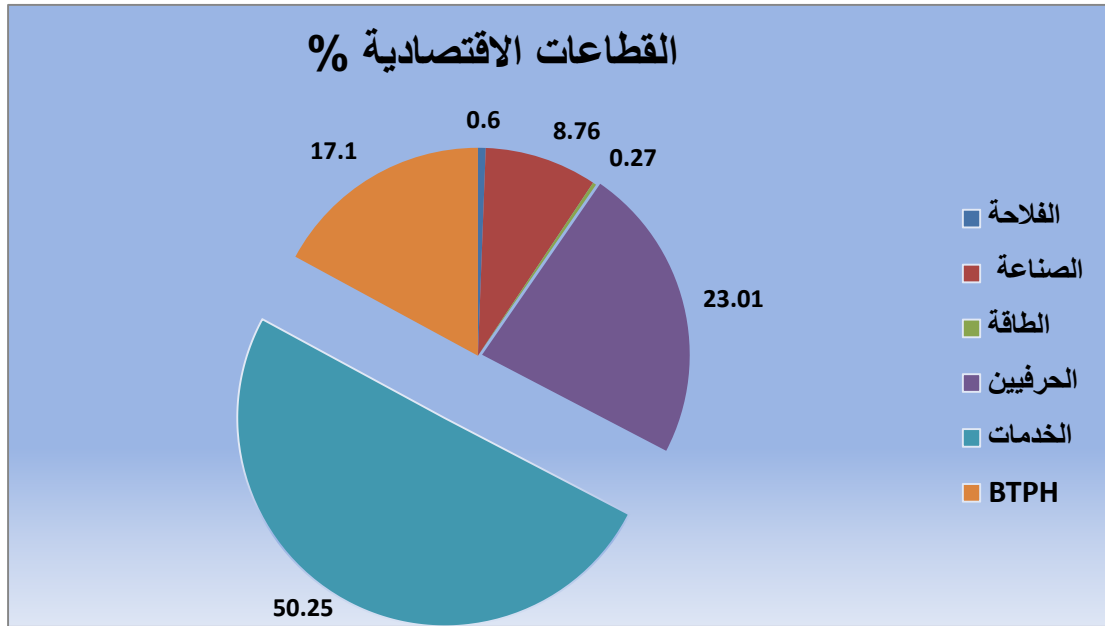
الجدول رقم 05: يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية 2016.

النسبة %	العدد	القطاع	
0.60	6 130	الفلاحة	1
0.27	2 767	المحروقات، الطاقة والمناجم	2
17.10	174 848	قطاع البناء والأشغال العمومية	3
8.76	89 597	التصنيع	4
50.25	513 647	الخدمات	5
23.01	235 242	الحرفيين	6
100	1 022 231	المجموع	

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية، مرجع سبق ذكره، العدد 2017/30، ص 12.

يظهر من الجدول التوزيع غير المتوازن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث نجد قطاع الخدمات والحرفيين يستحوذان على الحصة الكبيرة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تُظهر النتائج في الجدول ضعف استثمار تلك المؤسسات في النشاط الفلاحي أو الصناعي أو قطاع المحروقات، مما يستلزم من الهيئات المرافقة لهذه المؤسسات إلى توجيهها إلى القطاعات الأكثر احتياجاً للاقتصاد الوطني.

الشكل رقم 03: يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية 2016.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم 04.

3-3- مقومات تنوع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويمكن ذكرها في:

3-3-1- المقومات الصناعية: تحوز الجزائر على مقومات صناعية هامة وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استغلالها وتنشيطها، بحيث تسعى الحكومة إلى توطيد القاعدة الصناعية للبلد، وتمثل أهم تلك المقومات في التالي:

➤ **العقار الصناعي:** تم تجهيز خلال البرنامج الخماسي التنموي الأول أكثر من 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة قدرها 14800 هكتار، وتتراوح مساحة المناطق الصناعية ما بين 100 و 250 هكتار للوحدة،²³ كما تعمل الحكومة من خلال البرنامج الخماسي الثالث للتنمية على توسعة المجال للاستثمار الصناعي بتوفير عقارات صناعية جديدة مهياً بكل الخدمات والحاجات الضرورية.

➤ **الصناعات الغذائية:** تعتبر الصناعات الغذائية من أهم الصناعات التي تساهم بنسبة كبيرة في خلق القيمة المضافة وفرص العمل وامتصاص الفائض الفلاحي في السوق، وتمتلك هذه الصناعات فرصاً كبيرة في الجزائر نظراً للمنتج الفلاحي الكبير واليد العاملة المؤطرة في هذا الاختصاص. وقد كان للصناعات الغذائية دوراً فعالاً خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي حين وصلت القيمة المضافة لهذه الصناعات 11% سنة 1995،²⁴ لكن تم تدمير أغلب تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة البجوحة المالية وغزو المنتجات الأجنبية للسوق المحلي مما صعب على تلك المؤسسات منافسة تلك البضائع الرخيصة الثمن.

➤ **المنافسة الصناعية:** توجه الحكومة إلى جلب الاستثمارات الصناعية الكبرى كصناعات التركيب والانجاز يفتح الباب أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في هذه الصناعات والدخول كمناول وشريك ضمنى للمؤسسات الأجنبية في البلاد، مثل صناعة تركيب السيارات في البلاد التي حدد دفتر الشروط للشركات العالمية الراغبة في الاستثمار في هذا المجال نسبة ادماج تصل إلى 40% خلال خمس السنوات الأولى كعقود مناول مع المؤسسات الجزائرية.

الصناعات التحويلية: تنقسم الصناعات التحويلية إلى العديد من القطاعات التي يعمل كل منها في مجال معين، ومن الأمثلة على أهم أنواع الصناعات التحويلية: صناعة المنسوجات، والملابس، والورق، والخشب، والمواد النفطية، والمواد الكيميائية، والصناعة البلاستيكية،

والمعدنية، وصناعة الالكترونيات والأجهزة الكهرومنزلية، وصناعة الأجهزة الكهربائية.²⁵ ويعتمد نمو الصناعات التحويلية على توفير مجموعة من المتطلبات، من أهمها المواد الأولية الخام، والطاقة، حيث تتمثل القاعدة الأساسية لتنفيذ عمل الصناعات التحويلية في استخدام المواد الأولية وتحويلها إلى شكل آخر مع الحرص على توفير الكفاءات من اليد العاملة، فاستخدام الآلات والأجهزة الحديثة لا يعد سبباً للتخلي عن العناصر البشرية، بل يعتمد تشغيلها على ضرورة وجود عمال تقنيين مدربين على التعامل معها، حتى يتم تحقيق الفوائد المترتبة على وجودها في بيئة العمل الصناعية.²⁶

➤ **الاستغلال المنجمي:** يتيح هذا القطاع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استغلال المحاجر والمناجم وإنشاء مصانع للأحجار والكلس والزفت وإنتاج الاسمنت والجبس وغيرها من المواد الأولية الضرورية لقطاع البناء والأشغال العمومية والري، والهدف هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال وتقليل فاتورة الاستيراد.

3-3-2- المقومات الفلاحية: هنا نتحدث بشكل مباشر على المستثمرات الفلاحية والتي تتميز في استغلالها للموارد الطبيعية (الأرض، الطبيعة، المناخ) لتحقيق الثروة،²⁷ حيث نجد أن نمو المستثمرات الفلاحية يتحدد بحسب عدة عوامل أولها هي الفرص المتاحة في المحيط الخارجي والتي تعمل على تحديد توجه المستثمر إلى القطاع الفلاحي إذا كانت هذه الفرص محفزة. ويساعد المستثمرين على التوجه إلى هذا النوع من المؤسسات الفلاحية الخطة العملية للحكومة الرامية إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة كبرامج الدعم والتحفيزات التي توفرها للفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي. كما يفتح القطاع الفلاحي نوع جديد من الاستثمار والمتمثل في غرف التبريد أو الحفظ والتي مازالت تعرف نقصاً حاداً في الجزائر، وتفرض على الأسواق تقلبات كبيرة في الأسعار وكساد للفواض الفلاحية، وتعتبر غرف الحفظ آلية من آليات طبط المنتج الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير. وتتميز مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر بالخصائص التالية:²⁸

➤ **العقار الفلاحي:** تتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة.

➤ **الموارد المائية:** تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، حيث تتمتع الجزائر على خزانات مائية معتبرة أهمها الخزان المائي الجوفي في منطقة الواحات الشرقية، كما يجب تطوير تقنيات الري والسقي وترقية الكفاءة في استخدامها.

➤ **الثروة الحيوانية والنباتية:** يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء.

3-3-3- المقومات السياحية: وهنا يمكن الحديث عن الدور الكبير الذي يجب أن تلعبه المؤسسات الفندقية والترفيهية الصغيرة والمتوسطة والوكالات السياحية والهيئات الحكومية في تقديم صورة جيدة ورائعة عن الجزائر ومقوماتها السياحية، فعند الحديث على المؤسسات الفندقية فإننا نشير إلى مستوى الخدمات التي يجب أن تقدمها لزوارها وضيوفها من تهيئة المرافق وتحسين الظروف وتوفير الراحة للسياح المحليين والأجانب، أما عن الوكالات السياحية وجب على الحكومة إعادة النظر في القانون المؤطر لتلك الوكالات، فلا يجب أن يقتصر دورها على تنظيم رحلات الحج والعمرة والسياحة الخارجية بدون جلب السياحة الأجنبية إلى البلاد، حيث تعطي عمليات السياحة التي تنظمها تلك الوكالات إلى الخارج نظرة أولية للأجنبي على تواضع السياحة الداخلية للبلد وهو ما يجب تصحيحه من طرف القائمين على هذا القطاع.

فالجزائر بلد شاسع وواسع يتميز بتنوع التضاريس والمناخات والأعراق، تساعد المؤسسات الفندقية الصغيرة والمتوسطة ووكالات السياحة على توسيع طموحاتها وتقديم خدمات سياحية ترقى إلى مستوى تلك الخدمات التي تقدم على الأقل في البلدان المجاورة. وأهم المقومات السياحية في الجزائر هي:

➤ **المقومات الجغرافية:** تحوز الجزائر على واجهة بحرية طويلة يصل مداها إلى 1200 كلم وصحراء شاسعة واسعة تتعدد فيها التضاريس والمناخات والأماكن الخلابة التي قلم تجدها في صحاري العالم، كما تزخر البلاد بمعالم وآثار تاريخية وإرث بشري طويل، من أهمها: مناطق الطاسيلي الجذابة التي تصنفها منظمة اليونسكو من أهم أماكن التراث العالمي، صحاري الجنوب الشرقي والغربي ورمالها الذهبية الخلابة، الآثار الرومانية والآثار القومية في كل من جميلة وتيمقاد وتيبازة وغيرها من الأماكن، إضافة إلى المنتجعات الطبيعية الرائعة في معظم المدن الساحلية والمنتجعات الترفيهية.

➤ **المقومات السياسية:** تشهد البلاد في الآونة الأخيرة استقراراً سياسياً وأمناً وتراجعاً في معدلات الجريمة في أغلب المدن، كما تعرف الجزائر تحسناً وتطوراً في الوضعية القانونية والقضائية اتجاه الوافدين من الخارج، مما يعطي الطمأنينة للسياح القادمين إلى البلاد الذين يبحثون دائماً على الدول التي تحفظ لهم سلامتهم وحقوقهم.

➤ **البنية التحتية:** عرفت البلاد خلال البحبوحة المالية هوضاً ملحوظاً بالبنية التحتية من خلال تشييد الطرق السريعة إلى توسعة وتحديث المطارات ووسائل النقل والمواصلات وتهيئة مرافق عمومية وخاصة، كما يجب أن تسعى الجزائر إلى تطوير وسائل الاتصال والتكنولوجيا ونظم المعلوماتية التي توفر للسائح نظرة واسعة على السياحة في الجزائر كالدعاية والترويج لها ومخططات المناطق السياحية المهمة وغيرها.

3-3-4- مقومات قطاع الخدمات: يفتح قطاع الخدمات في الجزائر فرصاً كبيرة للاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالأستثمار في التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال والنقل البري والبحري للبضائع والأفراد لما تمتلكه الجزائر من طرق جديدة وسريعة ورابطة بين المدن، خدمات المطاعم والتموين، خدمات الوساطة العقارية والمالية وخدمات التجارة الخارجية، وغيرها من الأنواع الحديثة للخدمات.

3-3-5- مقومات قطاع البناء والتجهيز والأشغال العمومية والري: المتعمن في هذه القطاعات في الجزائر يجد أن هذه الأخيرة قطاعات نشطة وحيوية في الجزائر وهي التي تدعمت خلال البرامج الخماسية للتنمية بأموال طائلة كمشاريع السكن التي تجاوزت ثلاثة ملايين وحدة سكنية وشبكة الطرق السريعة وشبكات الري والتطهير، كما أن أغلب المواد الأولية الخام المستعملة فيها هي محلية الصنع، لكن يحتاج هذا القطاع إلى إعادة هيكلة ودعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا المجال من أجل التقليل من الاعتماد على الشركات الأجنبية مادامت الأدوات المحلية قادرة على إنجاز تلك المشاريع.

3-3-6- مقومات قطاع الطاقة: لا يجادل أحد على قضية الطاقة وخيرات البلاد، حيث يمنح هذا القطاع فرصاً كبيرة للاستثمار الصغير والمتوسط، كالمناولة والاستثمار في الطاقة النظيفة وتوزيع وتحويل المشتقات النفطية، الغاز والكهرباء، وإنجاز المشاريع الطاقوية، وغيرها من المشاريع التي يمكن أن تستثمر فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات: يعتبر التصدير ذا أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، حيث يعرف التصدير بأنه "عملية بيع السلع والخدمات لدول أخرى"²⁹. حيث يرتبط التصدير بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير.

4-1- توصيف وتحليل هيكل الصادرات الإجمالية للجزائر: باءت كل المحاولات والمجهودات التي بذلتها الحكومة الجزائرية من أجل تقليص التبعية لقطاع المحروقات بالفشل الذريع ولم تكمل بالنتائج المرجوة، حيث بقيت المحروقات تمثل أساس صادراتنا إلى الخارج إلى غاية سنة 2016 بحصة 93.84% من الإجمالي العام للصادرات، مع انخفاض قدره 17.12% مقارنة مع 2015، الراجع بالأساس إلى تراجع أسعار النفط.

أما فيما يخص الصادرات "خارج المحروقات"، و التي لا تزال هامشية، بنسبة 6.16% فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 1.78 مليار دولار امريكي مع تسجيل انخفاضاً بنسبة 9.55% مقارنة مع 2015.

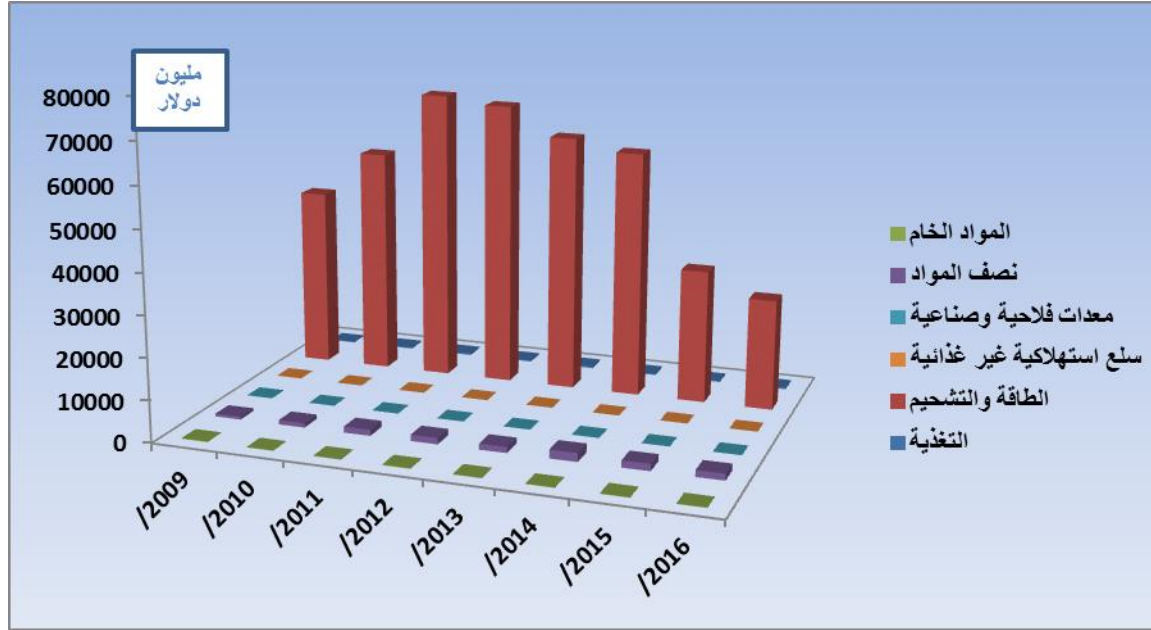
الجدول رقم 06: يبين الصادرات الجزائرية حسب مختلف القطاعات. الوحدة: مليون دولار

النسبة %	*2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	التعيين
1.13	327	235	323	402	315	355	315	113	التغذية
93.84	27 102	32 699	60 304	62 960	69 804	71 427	55 527	44 128	الطاقة والتشجيع
0.29	84	106	109	109	168	161	94	170	المواد الخام
4.5	1 597	1 693	2 121	1 458	1 527	1 496	1 056	692	نصف المواد
0.18	53	20	18	28	33	35	31	42	سلع المعدات الفلاحية والصناعية
0.06	18	11	11	17	19	15	30	49	سلع الاستهلاك غير الغذائية
100	28 883	34 668	62 886	64 974	71 866	73 489	57 053	45 194	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. <http://www.andi.dz>. تاريخ الاطلاع 2017/10/17.

إن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2012 قد تضاعف، حيث انتقل من 45 194 مليون دولار عام 2009 إلى 71 866 مليون دولار عام 2012 أي بارتفاع قدره 159%، وهذه النتيجة أعطت أملاً كبيراً، بيد أنه سرعان ما يتلاشى إذا قمنا بتفحص مساهمة السلع في تركيبة هذا التطور، إذ لا يزال قطاع المحروقات يستحوذ ويسيطر على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في نمو الصادرات، وهو ما يعكس الضعف الهيكلي والقصور البنوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

الشكل رقم 04: يبين مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الصادرات الجزائرية.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم 05.

كما يوضح الجدول التالي أهم الشركاء الاقتصاديين المساهمين في عملية التصدير الخاصة بالمنتجات الجزائرية، والذين هم أغلبهم من الدول الأوروبية القريبة جغرافياً من الجزائر والمستهلكة للنفط والغاز.

الجدول رقم 07: يبين أهم الشركاء الاقتصاديين في التصدير. الوحدة: مليون دولار

النسبة %	حجم الصادرات	البلد
17.37	6 565	إسبانيا
22.15	8 369	إيطاليا
13.02	4 921	فرنسا
7.63	2 883	بريطانيا
6.04	2 281	هولندا
5.48	2 071	تركيا
71.69	27 090	المجموع الفرعي
100	37 787	المجموع الكلي

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. <http://www.andi.dz>. تاريخ الاطلاع 2017/10/17.

4-2- ترقيّة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات: تعتبر ترقيّة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصراً هاماً وداعماً للنمو الاقتصادي ومطلباً استراتيجياً له، والتي تعود بالآثار الإيجابية على الميزان التجاري ومصادر العملة الصعبة.

4-2-1- خصائص صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مزايا تساعدها على توطيد عملية التصدير لعل أهمها:

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالباً ما يسيطر عنها الطابع المهاري والحرفي واعتمادها على فنون إنتاجية كثيفة العمل يساعدها على إنقاص تكلفة الوحدة الانتاجية مما يكسبها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية وقبولاً ورواجاً من السياح الأجانب.
- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر أكبر من المرونة عن المؤسسات الكبيرة، وذلك بالتحول من خط إنتاج لآخر ومن سوق إنتاج إلى آخر لانخفاض انتاجها نسبياً على المدى القصير.
- المساهمة غير المباشرة في التصدير، وذلك من خلال تغطية حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر للمؤسسات الكبيرة لتصدير منتجاتها.

4-2-2- تشجيع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهذا من خلال وضع إستراتيجية تكون مفتاح مهم للنهوض بالصادرات الجزائرية، لعل من أهمها:

➤ **فتح الأسواق الخارجية:** ويتم هذا من خلال وضع ممثلين أو وكالات في الخارج، وظيفتهم دراسة وتحيين السوق الاستهلاكي الخارجي من حين لآخر، والترويج للمنتجات المحلية في المعارض والصالونات الدولية. ومن أهم الأسواق المتاحة للمنتج الجزائري، السوق الافريقية المستهلكة، السوق الخليجية، سوق أوروبا الشمالية والتي يتميز طقسها بالبرودة مما يتيح للمؤسسات الناشطة في المجال الفلاحي عرض منتجاتها على هذه الدول.

➤ **تفعيل الهيئات المتخصصة:** وهي المختصة في تقديم المساعدات في مجال أنشطة التصدير، والتي تشرف على متابعة العمليات والأنشطة التصديرية ومراقبتها، كما تقوم بدراساتها وتمحيصها قبل الموافقة على تقديم الدعم لها من عدمه، حيث يوجد خبراء ومختصون في كل جانب من الجوانب المتعلقة بالتصدير يقومون بهذا العمل،³⁰ مثل: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)³¹ والمركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات العمومية وغيرهما.

➤ **تأمين المعارض التجارية:** من خلال تأمين مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المعارض المحلية والدولية والصالونات العالمية بهدف الترويج والإشهار للمنتج، وذلك بالتأمين على سلع المصدرين وحمايتهم في تلك المعارض لتحفيز المنتجين على المشاركة في مثل هذه الصالونات الدولية وعرض منتجاتهم.

➤ **تمويل عملية التصدير:** إن عملية تصدير المنتج بدورها تحتاج إلى عملية تمويل على شكل قروض قصيرة أو طويلة الأجل، أو تسبيقات تمنح للمؤسسات المصدرة التي ترغب في إقامة مخزونات في الخارج، بهدف زيادة مبيعاتها. إضافة إلى التأمين على المخاطر التجارية وغير التجارية للقروض المرتبطة بعمليات التصدير فيما بين الدول. إلا أننا نجد في هذه النقطة أن أغلب البنوك الجزائرية تفضل تمويل عمليات الاستيراد على عمليات التصدير وهي النقطة التي يجب معالجتها.³²

➤ **ربح معركة الجودة والسعر والتميز:** تعد الجودة سلاحاً تنافسياً فاعلاً سواء بالسوق المحلية أو بالأسواق الخارجية وهي شرط أساسي لزيادة القدرة التنافسية، والتي تتحقق عندما ينجح المنتج في تقديم منتجات تشبع حاجات وتوقعات الزبائن الدوليين وفق إستراتيجية خفض التكاليف المرتبطة لحد كبير بالسعر "إستراتيجية القيادة في التكاليف"،³³ فالتنافس على أساس السعر يتطلب خفض

تكاليف الشراء والتخزين والعمالة لتعزيز القدرة التنافسية، إضافة إلى تميز المنتجات واختلافها عما يقدمه المنافسون الأجانب من خلال الابتكار والابداع والتنويع خاصة في مجال الإنتاج الصناعي والالكتروني.

➤ **الحوافز الجبائية والجمركية والادارية:** وهو دعم مباشر لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير سواء من خلال تقديم بعض الامتيازات الجبائية للبضائع والخدمات الموجهة للتصدير أو من خلال تقديم تسهيلات جمركية وإدارية تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشحن بضائعها بسرعة وانتظام، تتحاشى من خلالها التكديس والبيروقراطية لدى مصالح الجمارك، إضافة إلى تقديم تخفيضات على بعض التعريفات الجمركية المفروضة على المواد الأولية والمعدات التي تحتاجها هذه المؤسسات خلال عملية الانتاج.

➤ **البنية التحتية للتصدير:** وتتمثل في شبكة الطرقات السريعة والسكك الحديدية لنقل البضائع من أماكن الحفظ والانتاج وربطها بالموانئ والمطارات، هذه الأخيرة هي بحاجة إلى عملية تطوير وتوسعة وصيانة لمقارها، حتى تستوعب بشكل أكبر وتلبي حاجيات المصدرين، إضافة إلى تحديد أسعار منخفضة لعمليات النقل والتعبئة للسلع والبضائع. يُذكر أن وزارة النقل حددت تخفيضاً على تسعيرة النقل الجوي تصل نسبته إلى 50% من المعدل المتوسط للأسعار العالمية للنقل الجوي.

الخاتمة: تطرقنا في هذا البحث إلى أهم الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبعض الاجراءات والحلول المتخذة في سبيل تطوير هذا القطاع والدفع به كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصادي الوطني وترقية الصادرات ودفع عجلة التنمية من جديد، والتي دفعتنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز.
- يعطي الواقع الاقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤشرات هامة يبرز من خلالها أهمية هذا القطاع كرهان جديد لعملية التنمية والتنويع الاقتصادي، من خلال مساهمته الفعالة في التشغيل و خلق القيمة المضافة، إضافة إلى المساهمة الكبيرة للنتائج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عوائق عديدة أهمها: البيروقراطية الادارية، العوائق الجمركية الخاصة بعملية تصدير المنتجات، غياب التهيئة عن العقارات الصناعية والفلاحية وغيرها والتوزيع العشوائي لها، وانحصار التمويل على البنوك التقليدية وغياب الخيارات الاسلامية التي يفضلها أغلب المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين.
- تمتلك الجزائر مقومات اقتصادية هائلة تسمح لها بتغيير تركيبة نمط الاقتصاد الوطني وبكل مرونة والتقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات سواء من الجانب السياحي أو الفلاحي أو الصناعي أو الطاقوي، لذا وجب على الحكومة إطلاق يد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستغلال تلك المقومات ودعمها وتوجيهها بالشكل الذي يفيد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة للحكومة.
- ضرورة توسيع مجال عمل المؤسسات المالية الاسلامية وتوفير المناخ الملائم لها من أجل استقطاب العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتعامل معها بشكل نظامي وقانوني. كما تسمح صيغ التمويل الاسلامي بمرافقة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريعها مما يتيح لها التطور والتوسع في مجال اختصاصها، لما تكتسبه المؤسسات المالية الاسلامية من خبرات وكفاءات تساعد على إرشاد وتوجيه تلك المؤسسات.
- تتمثل استراتيجية ترقية صادرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اتباع مجموعة من الاجراءات تقوم من خلالها الدولة بدعم ومرافقة مجموعات المستثمرين الصغار بهدف التأثير على جودة وقيمة المنتجات وامتصاص الفائض المحلي، وتقديم بعض الحوافز والامتيازات الادارية والجمركية والجبائية للمستثمرين وتأمين مشاركتهم في الصالونات الدولية قصد توجيه منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية.

- ¹- سعدية السعيد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2003، ص43.
- ²- سعدية السعيد، مرجع سبق ذكره، ص43.
- ³- الأخضر بن عمر، علي باللموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، بحث مقدم الى ملتقى "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ماي 2013.
- ⁴- صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2014/03، الجزائر، ص23.
- ⁵- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.
- ⁶- شعيب آتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص69.
- ⁷- Ammar sellami, petite et moyenne industrie et développement économique, Entreprise national du livre, 1985, P36.
- ⁸- نشرية المعلومات الاحصائية، مرجع سبق ذكره، العدد 2017/30، ص26.
- ⁹- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-78/2003، العدد 13، فيفري 2003، ص 16.
- ²²- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 22.
- ¹¹-Djebbar Boualem, Présentation du FGAR, Séminaire international sur "la promotion du financement de la PME", Ministère de la PME, Alger, septembre 2005, p10.
- ¹²-Boutaba Miloude, Nouveaux instruments de financement de la pme /pmi , Séminaire international sur "la promotion du financement de la pme", Alger, septembre 2005, p.6.
- ¹³- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002، ص69.
- ¹⁴- ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مساهمة القرض الشعبي الجزائري "وكالة بسكرة"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2005، ص ص 05 06 بتصرف.
- ¹⁵- ليلي لولاشي، مرجع سبق ذكره، ص من 06 إلى 12 بتصرف.
- ¹⁶-Monzer Kahf ، Tariqullah Khan ، Principles of Islamic Financing، Asurvey: Islamic research and training institute Islamic developmmnt bank ، 1409 H ، jeddah ، p 18.
- ¹⁷- عطية فياض، التطبيقات المصرفية لبيع المراجعة في ضوء الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1999، ص 13.
- ¹⁸- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 256.
- ¹⁹- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره ، ص 233.
- ²⁰- Johon E. wanger, Regional Economic Diversity "Action, Concept, or of Confusion", the journal of regional analysis & policy, JRAP, 2000, p-02.
- ²¹-Paul G Hare, Institutions and diversification of the economies in transition "Policy Challenges", Centre for Economic reform And Transformation School of Management and Languages, Heriot-watt University, Discussion Paper 04/2008, UK, 2008, p13.
- ²²-Le-Yin-Z-Hang, "Workshop on Economic Diversification", Teheran, Iran ,18-19 October 2003, p 07.
- ²³- محمد طرشي، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "حالة الصناعات الغذائية"، رسالة ماجستير، جامعة شلف، 2005، ص 85.
- ²⁴- محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص 184.
- ²⁵-Kimberly Amadeo, Manufacturing Jobs: Examples, Types and Changes" ،the balance, Edited us economy,united states,15/07/2017.
- ²⁶- نشوى محمد، جواهر القحطاني ، أثر التطور المالي على نمو الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، السعودية، ص ص 5 6.
- ²⁷- Bouammar Boualem, le développement agricole dans les régions sahariennes, thèse pour l obtention d un diplôme de doctorat en sciences économiques, option économie rurale, universite de ouargla, 2010, p23.
- ²⁸- محمد ملين علون، حليلة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري " دراسة حالة القطاع الفلاحي بسكرة"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 2016/03، ص 136.

²⁹ - Paulet (Jean-Pierre), Dictionnaire d'économie, Eyrolles, Paris, 1992, p 91.

³⁰ - قسوم ميساوي وليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر (1978-2006)، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2008، ص 48.

³¹ - La lettre d'information de la chambre algérienne de commerce et de l'industrie, 1997.

³² - قسوم ميساوي وليد، مرجع سبق ذكره، ص ص 49 50 بتصرف.

³³ - Michaele E.Porter, Competitive Advantage: creating and Sustaining Superior Performance, The Free Press, New York, 1985, P 5.